الأمم المتحدة S/2016/799

مجلس الأمن

Distr.: General
20 September 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، يشرفني أن أحيل إليكم تقريرا عن المقترحات بشأن تمكين الأمم المتحدة من تيسير نشر المراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي وبشأن طرائق التعاون بين عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة والمراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي. وقد أعد مستشاري الخاص المعني بنشوب النزاعات التقرير بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك مع سائر إدارات ومكاتب الأمم المتحدة المعنية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا عرض هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون

270916 260916 16-16254 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

تقرير الأمين العام عن المقترحات بشأن تمكين الأمم المتحدة من تيسير نشر المراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي في بوروندي وبشأن طرائق التعاون بين عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة والمراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ٢٣٠٣ (٢٠١٦) التي طلب إليَّ فيها المجلس أن أقدم له تقريرا في غضون ٣٠ يوما، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، بشأن المقترحات المتعلقة بتمكين الأمم المتحدة من تيسير نشر المراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي وبشأن طرائق التعاون بين عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٣ من القرار، ومراقبي الاتحاد الأفريقي، آخذا في الاعتبار المزايا النسبية لكل منهما وفي إطار الولاية المنوطة بكل منهما، امتثالا لمعايير الأمم المتحدة وممارساتها وتمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى القوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة. وعند إعداد التقرير، طلبت إلى مستشاري الخاص أن يتشاور مع الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك مع سائر إدارات ومكاتب الأمم المتحدة المعنية.

ثانيا – مشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بوروندي

٢ – تمثل المشاركة السياسية للأمم المتحدة في بوروندي، وفقا للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في قراره ٢٢٧٩ (٢٠١٦)، في العمل مع حكومة بوروندي وغيرها من الجهات المعنية على دعم الحوار بين الأطراف البوروندية، على النحو المشار إليه في الفقرة ٥ من ذلك القرار، بما في ذلك في مجالي الأمن وسيادة القانون. وقد وضعت الخيارات المتعلقة بعنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة التي قدمت في رسالتي الموجهة إلى مجلس الأمن في ١٥ نيسان/أبريل (S/2016/352) على أساس أنها ستسهم في تهيئة بيئة تفضي إلى إقامة حوار سياسي من خلال تجنب زيادة تدهور الحالة الأمنية والحد من حدوث انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أقر المجلس المشاركة السياسية من خلال عقد حوار حقيقي وشامل بين الأطراف البوروندية باعتباره الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الراهنة.

٣ – وطلب إليّ مجلس الأمن، في الفقرة ١٣ من قراره ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، إنشاء عنصر من ضباط شرطة الأمم المتحدة في بوروندي لفترة أولية مدتها سنة واحدة، من أجل رصد

الحالة الأمنية ودعم مفوضية حقوق الإنسان في رصد الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان، تحت سلطة مكتب مستشاري الخاص وبالتنسيق مع مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في بوروندي، كل وفقا لولايته. وقد أذن المجلس بأن يُنشر للعنصر في بوجومبورا وفي جميع أنحاء بوروندي عدد أقصاه ٢٢٨ من فرادى ضباط شرطة الأمم المتحدة برئاسة كبير مستشاري شرطة الأمم المتحدة وتحت سلطة مستشاري الخاص. واعترضت حكومة بوروندي، في بيان صحفي أصدرته في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦، على اتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، ورفضت، على وجه التحديد، نشر ما يصل عدده إلى ٢٢٨ من ضباط الشرطة (S/2016/679، المرفق). وأعيد تأكيد هذا الموقف لاحقا في رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهة إليَّ من وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.

٤ - واتخذ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في الفقرة ١٠ من بيانه المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (PSC/PR/COMM.2 (DXV) قرارا بشأن النشر الفوري لمراقبي حقوق الإنسان وغيرهم من الموظفين المدنيين التابعين للاتحاد الأفريقي، على النحو المتفق عليه سابقا في بيانه المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥ ((PSC/PR/COMM (DVII))، لرصد حالة حقوق الإنسان في الميدان، والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والقيام بأنشطة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها على الصعيد المحلي. وقرر مجلس الاتحاد الأفريقي أيضا نشر خبراء عسكريين تابعين للاتحاد الأفريقي للتحقق من عملية نزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى وتقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ عملية نزع السلاح.

٥ - وقرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كذلك، في بيانه المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ((PSC/PR/COMM. (DLI))، زيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين المنشورين إلى ما مجموعه ١٠٠ فرد، بمن فيهم عنصر الشرطة، وطلب إلى رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بالحالة في بوروندي، أن تقدم إلى المجلس تقارير شهرية عن حالة حقوق الإنسان وأعمال العنف في بوروندي، استنادا إلى تقارير مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين. وعقب الزيارة التي قام بها الوفد الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي إلى بوروندي يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، أعرب مجلس السلام والأمن، في بيانه المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠١٦ ((PSC/PR/COMM. (DLXXXI))، عن ترحيبه بموافقة السلطات البوروندية على زيادة عدد كل من مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين إلى ١٠٠ فرد لكل من الفئتين. ورحب مجلس الأمن، في قراره

٢٣٠٣ (٢٠١٦) بموافقة السلطات البوروندية على السماح بنشر ١٠٠ من مراقبي حقوق الإنسان و ١٠٠ من الخبراء العسكريين، لكنه أعرب عن القلق إزاء التأخيرات الكبيرة في نشر هذه القوات.

٦ - وإلى غاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أوفد الاتحاد الأفريقي ٤٧ مراقبا من مراقبي حقوق الإنسان و ٢٣ خبيرا عسكريا إلى بوروندي، وجميعهم يعملون في بوجومبورا، مع إيفادهم في مهمات مؤقتة إلى مقاطعات أخرى. وبسبب القيود المالية واللوجستية، إلى جانب الشواغل الأمنية، لم يتمكن الاتحاد الأفريقي من أداء مهامه بشكل كامل في جميع أنحاء البلد أو نشر الأفراد الإضافيين المتاحين. وعلاوة على ذلك، لم يحرز سوى تقدم ضئيل صوب التوقيع على مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأفريقي وحكومة بوروندي. بيد أن الاتحاد الأفريقي أكد أن الحكومة لم تقيد وصول المراقبين إلى مواقع في البلد.

٧ - وفي مذكرة شفوية موجهة إلى الأمم المتحدة ومؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، طلبت مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة أن تنظر في تقديم دعم ميداني إلى مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في مجالات التنقل، والاشتراك في المواقع، والمعدات المتصلة بالاتصالات والمعدات الأخرى ذات الصلة. وفي مذكرة شفوية أخرى مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، اقترحت المفوضية أربعة مجالات يمكن أن ينظر فيها فيما يتصل بتقديم الدعم إلى مراقبي الاتحاد الأفريقي، وهي: (أ) الدعم المالي، بما في ذلك المرتبات واللوجستيات؛ (ب) بناء القدرات؛ (ج) الدعم التقني في مجال نزع السلاح؛ (د) دعم تنقل الموظفين والاتصالات (أُرفقت المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ في شكل ضميمة لهذا التقرير). وكررت مفوضية الاتحاد الأفريقي هذه المقترحات في اجتماع عُقد مع الأمانة العامة عن طريق التداول بالفيديو في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وشددت فيه على أن دفع المرتبات والبدلات يشكل أولوية للاتحاد الأفريقي بهدف تمكين المراقبين من العمل في الميدان. واتُفق على أن تستمر المناقشات بشأن مزيد من التفاصيل. وستتواصل أيضا المشاورات بين مكتب مستشاري الخاص ومكتب الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى ورئيسي مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين في بوجومبورا.

ثالثا - التعاون الجاري بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بوروندي

٨ - تقيم الأمم المتحدة بالفعل علاقات تعاون وثيق مع وجود الاتحاد الأفريقي في بوروندي من خلال عدد من المبادرات، وقد دعمت نشر مراقبي الاتحاد الأفريقي بالطرق التالية.

٩ - في مجال الدعم المالي، تقدم الأمم المتحدة حاليا دعماً مالياً لنشر مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي من خلال صندوق بناء السلام. ووفر مشروع الصندوق ''دعم مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي في بوروندي'' مبلغا قدره ٢,٢٥ مليون دولار لتمويل نشر ٣٢ مراقبا لحقوق الإنسان، من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويضاف هذا الدعم إلى التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي لنشر الخبراء العسكريين ومراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي. وإذا تبين للاتحاد الأفريقي وجود ثغرات محددة في التمويل فبإمكان الأمم المتحدة أن تقدم المزيد من المساعدة إلى الاتحاد بالسعي إلى تعبئة موارد إضافية من الجهات المانحة.

١٠ - وفي مجال الدعم التقني، تقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم بالفعل إلى مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي في مجالي التدريب والمنهجية. ويُقدم أيضا دعم غير منتظم إلى مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي للاضطلاع بمهامهم. ويجري تقديم هذا الدعم بحسب القدرات المحدودة لمفوضية حقوق الإنسان. ولا يمتلك مكتب مفوضية حقوق الإنسان حاليا ما يكفي من الموارد لتوفير سبل الدعم التقني والخبرة الواسعة النطاق لنشر أي مراقب من مراقبي حقوق الإنسان أو خبير من الخبراء العسكريين التابعين الاتحاد الأفريقي بما يتجاوز المستوى الحالي.

١١ - وفي مجال الدعم الدبلوماسي والسياسي، دأب مستشاري الخاص على التنسيق والعمل على نحو وثيق مع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في بوجمبورا. وبذل أيضا مساعيه الحميدة لحث حكومة بوروندي على أن تتم التوقيع على مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي بشأن مركز مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين له. وعلاوة على ذلك، أنشأ مكتب مستشاري الخاص ومكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي آليات على المستوى التقني للتشاور والتنسيق المنتظمين. وفي هذا السياق، يشترك كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دعم عملية الحوار التي تيسرها جماعة شرق أفريقيا في مجالي المساعدة التقنية والفنية. وقد قدم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام لمكتب مستشاري الخاص دعما ماليا بمبلغ مليون دولار لتمويل هذه العملية. ويمكن زيادة تعزيز هذه الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في المستقبل.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الأمم المتحدة ١٦ مركبة وأجهزة اتصال لاسلكي ومعدات مكتبية وأصولا أخرى إلى مراقبي الاتحاد الأفريقي في إطار عملية تصفية بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

رابعا – مقترحات لتيسير نشر مراقبي الاتحاد الأفريقي

١٣ – تستجيب المقترحات التالية للمجالات التي حددها الاتحاد الأفريقي والتي اعتبر فيها أن الأمم المتحدة يمكن أن تيسر نشر المراقبين التابعين له. وعلى الرغم من أن تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي لهذا الغرض منفصل عن نشر عنصر شرطة الأمم المتحدة، فمن المهم الإقرار بأن نطاق وأساليب الدعم الذي يمكن أن تقدمه المنظمة لهذا الغرض يمكن أن يتغيرا مع نشر شرطة الأمم المتحدة.

١٤ – وفي مجال الدعم التشغيلي وفي إطار الولايات القائمة من مجلس الأمن بشأن التعاون مع الاتحاد الأفريقي، فإنني سأتخذ الترتيبات اللازمة لتقديم الدعم الأولي إلى الاتحاد الأفريقي في المجالات الرئيسية التالية: تقديم الدعم في المقر (في نيويورك وأديس أبابا) لأنشطة التخطيط للاتحاد الأفريقي والجهود التي يبذلها من أجل توفير أفراد إضافيين لوجوده في مجال المراقبة؛ والتعاون مع المتعاقدين الإطاريين للأمم المتحدة على الصعيد العالمي لكي يستفيد الاتحاد الأفريقي من نفس الأسعار والشروط التعاقدية المتاحة للأمم المتحدة فيما يتعلق بأوامر الشراء التي يصدرها الاتحاد الأفريقي لهم مباشرة لدعم المراقبين التابعين له؛ والنفاذ إلى شبكات الاتصالات اللاسلكية للأمم المتحدة الموجودة في بوروندي.

١٥ – واتساقا مع القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، سيتوقف الدعم على الامتثال لمعايير الأمم المتحدة وممارساتها، بما في ذلك الشفافية والمساءلة، ولسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، وسيكون مرهنا بتوافر الموارد الكافية.

١٦ – وعلى الرغم من أن الخطوات الواردة أعلاه ستكون مفيدة، فإنها لن تقدم دعما مستداما ويمكن التنبؤ به إلى الاتحاد الأفريقي في الميدان. وبالنظر إلى الولاية الحالية المنوطة بمستشاري الخاص، فإن مكتبه ليس في وضع يتيح له تقديم دعم مادي على أساس مستدام ويمكن التنبؤ به إلى مراقبي الاتحاد الأفريقي. لذا، قد يود مجلس الأمن النظر في الإذن بوضع ترتيبات مبتكرة لتقديم دعم فعال لنشر مراقبي الاتحاد الأفريقي.

١٧ – وبالاستفادة من الخبرات المكتسبة في سياقات أخرى، بما في ذلك في الصومال، يمكن لمجلس الأمن أن ينظر في تكليف الأمين العام بولاية واضحة تتمثل في تقديم مجموعة عناصر دعم لوجستي محدد الأهداف إلى الاتحاد الأفريقي لتيسير نشر مراقبيه. وستتسم هذه المجموعة، كمبدأ أساسي محدد، بالتكافؤ في الدعم المقدم لكل من أفراد الأمم المتحدة وأفراد الاتحاد الأفريقي والذي يشمل جميع البنود المقدمة في مجموعة عناصر الدعم. وسيُقدم الدعم في امتثال صارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم

المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، رهنا بمذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتمشيا مع معايير الأمم المتحدة وممارساتها. ويمكن أن تتمثل عناصر الدعم الرئيسية في مباني المكاتب، وخدمات إدارة المرافق المرتبطة بها، والنقل، والوقود، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الطبية وخدمات الإجلاء الطبي، ومعدات الحماية الشخصية. وبالنظر إلى أن مجموعة عناصر الدعم ستركز على توفير الدعم التشغيلي، فلن تشمل دفع منح مالية مباشرة لأفراد الاتحاد الأفريقي.

١٨ - وإذا قرر مجلس الأمن التكليف بولاية من هذا القبيل، فلا بد من تعزيز قدرات مكتب مستشاري الخاص بناء على ذلك بغرض تمكين المكتب من أداء مهامه بفعالية.

خامسا - طرائق التعاون بين عنصر شرطة الأمم المتحدة ومراقبي الاتحاد الأفريقي

١٩ - ثمة نوعان من النهج الممكنة للتعاون والتنسيق بين الاتحاد الأفريقي ومفوضية حقوق الإنسان وعنصر شرطة الأمم المتحدة تحت سلطة مكتب مستشاري الخاص. ويتمثل النهج الأول في إنشاء خلية للعمليات المشتركة، استنادا إلى تطوير استراتيجية مشتركة والقيام بالتخطيط والعمليات والتحليل والإبلاغ بشكل مشترك. بيد أن هذا النهج يمكن أن يكون صعب التنفيذ، بالنظر إلى اختلاف الولايات ومقتضيات الإبلاغ لدى عنصر شرطة الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان والخبراء العسكريين ومراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي. وثمة عوامل أخرى، مثل الفوارق في مدة ولاية كل منهم وفي النهج التقنية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها والإبلاغ عنها، ستجعل من اتباع نهج متكامل عملية صعبة تماما ما لم تتم المواءمة بين السياسات والقدرات والمهارات التي تتطلب وقتا لتحقيقها. وسيكون من الضروري مواصلة مناقشة هذا النهج في سياق الإطار الأوسع للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٢٠ - أما النهج الثاني فيمكن أن يتخذ شكلا هجينا من أشكال التعاون والتنسيق، مع ترتيبات منظمة ومخصصة على حد سواء. وباتباع هذا النهج يمكن إنشاء لجنة توجيهية مشتركة لتيسير تنفيذ كل عنصر من عناصر ولاية كل منهما بتنسيق الاستراتيجيات والعمليات. ويمكن تبادل المعلومات بصورة منتظمة بشأن التخطيط والنتائج والتحليلات من خلال عقد اجتماعات منتظمة و/أو عمليات التبادل بين المكاتب. ويمكن أيضا القيام بأنشطة مخصصة، من قبيل إيفاد بعثات تقييم مشتركة إلى مناطق معينة.

٢١ - أما رصد الحالة الأمنية فهو مهمة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كليهما. وتشمل الخيارات الأخرى التي يمكن أن تتولى من خلالها المنظمتان كلتاهما تعزيز

مهمة الرصد هذه وتنسيقها، إمكانية إنشاء نظام إنذار مبكر مشترك بغية تحديد ورصد دوافع الأزمات واتجاهاتها وسيناريوهاتها. ومن شأن هذه الآلية أن تساعد على إعداد استجابة لطلب مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٣ (٢٠١٦) أن أقدم فورا تقارير خطية إلى المجلس، عند اللزوم، عن الحوادث الأمنية الخطيرة، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان، عند الاقتضاء، التي يكون عنصر شرطة الأمم المتحدة في بوروندي، مع مفوضية حقوق الإنسان، على علم بها.

سادسا - ملاحظات

٢٢ - يتوقف نشر الخبراء العسكريين ومراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي، وكذلك أفراد عنصر شرطة الأمم المتحدة، على موافقة حكومة بوروندي وتعاونها مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وإنني أحث مجلس الأمن على مواصلة العمل مع الحكومة لتأمين تعاونها الكامل من أجل نشر أفراد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة واضطلاعهم بمهامهم في بوروندي ومن أجل السماح لموظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالوصول الكامل ودون عوائق إلى جميع أنحاء البلد لتنفيذ المسؤوليات المنوطة بهم.

٢٣ - وإلى جانب الجهود المبذولة لتأمين تعاون الحكومة من أجل نشر أفراد الأمم المتحدة، ينبغي بذل كل جهد ممكن لدعم نشر مراقبي الاتحاد الأفريقي. ولن يساهم الحضور المعزز والمكثف لمراقبي الاتحاد الأفريقي في تعزيز حقوق الإنسان فحسب، وإنما كذلك في تعزيز وعي أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين بالأوضاع وقدراتهم فيما يتعلق بالإنذار المبكر، وذلك بما يؤهلهم لمعالجة الشواغل الناشئة المتصلة بالأمن وحقوق الإنسان. وهذا يتسق مع الهدف العام المتمثل في تهيئة بيئة مؤاتية للحوار السياسي بتفادي استمرار تدهور الحالة الأمنية وخفض وتيرة حدوث انتهاكات حقوق الإنسان. وستسعى الأمم المتحدة أيضا إلى تعزيز أساليب التعاون الأخرى على المستويين السياسي والتشغيلي، بما في ذلك التعاون المستمر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تأييدا لعملية الحوار بين الأطراف البوروندية التي تيسرها جماعة شرق أفريقيا ويدعمها الاتحاد الأفريقي.

٢٤ - وإذ ينظر مجلس الأمن في هذه المقترحات، فإنني سأشرع في تعزيز مكتب مستشاري الخاص، بالتشاور مع حكومة بوروندي، على نحو ما طلبه المجلس في الفقرة ٨ من القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦).

الضميمة

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ موجهة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة من مفوضية الاتحاد الأفريقي

تهدي مفوضية الاتحاد الأفريقي تحياتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتتشرف بأن تشير إلى الحالة السائدة في بوروندي.

وتعرب المفوضية عن تقديرها للدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة كما يتجلى في مختلف قرارات مجلس الأمن بشأن بوروندي، بما في ذلك القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥)، و ٢٢٧٩ (٢٠١٦)، و ٢٣٠٣ (٢٠١٦). وتعرب المفوضية، على وجه الخصوص، عن ترحيبها بالقرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) الذي طلب فيه المجلس تحديدا إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، تقريرا عن المقترحات بشأن تمكين الأمم المتحدة من دعم نشر مراقبي الاتحاد الأفريقي. وفي السياق نفسه، دعا القرار أيضا إلى إجراء مشاورات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن طرائق التعاون بين عنصر شرطة الأمم المتحدة، ومراقبي الاتحاد الأفريقي، مع أخذ المزايا النسبية لكل منهما في الاعتبار وفي إطار الولاية المنوطة بكل منهما.

وفي ظل هذه الخلفية، تود المفوضية أن تقدم المقترحات التالية بصفتها أساسا للمشاورات بشأن الدعم المتوخى لنشر مراقبي الاتحاد الأفريقي:

(أ) الدعم المالي لنشر القوام المأذون به لمراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المرتبات والخدمات اللوجستية؛

(ب) بناء قدرات مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين؛

(ج) الدعم التقني للخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في إطار ولايتهم المتمثلة في نزع سلاح المليشيات والجماعات المسلحة؛

(د) تيسير التنقل الداخلي والاتصالات المأمونة.

وتقترح مفوضية الاتحاد الأفريقي تنظيم اجتماع عن طريق التداول بالفيديو يوم ٢٩ أو يوم ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٦ مع الزملاء من الأمانة العامة للأمم المتحدة لمناقشة تفاصيل الدعم المبينة أعلاه.